

المجلد: 05 / العدد: 02 / (2021)، ص 280/290

المضمرة في الخطاب بين التداولية والتقد الثقافي

Implicit in the discourse between pragmatism and cultural criticism

بوقفطان مصطفى*

د. بوخالفة ابراهيم

brahimboukhalfaali@gmail.com

boukoftane.mustapha@cu-tipaza.dz

مخبر الدراسات الثقافية والتعليمية والتعلمية في الجزائر

مخبر الدراسات الثقافية والتعليمية والتعلمية في الجزائر

المركز الجامعي مرسلي عبد الله "تبيازة"

المركز الجامعي مرسلي عبد الله "تبيازة"

(الجزائر)

(الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/12/02

تاريخ القبول: 2021/08/30

تاريخ الاستلام: 2021/06/20

ملخص:

تتقصى هذه الدراسة موضوع المضمرة وكيف يبصر النور من خلال ما طرحه الدراسات التداولية وكذا ما يقدمه التقد الثقافي من إجراءات في سبيل القبض على المقاصد التي يتيحها المعنى من خلال المضمرة أو المسكوت عنه في الخطاب، فتعمد إلى عقد مقارنة بين التداولية والتقد الثقافي باعتبارهما من أهم المقاربات الساعية للكشف عن هذه المقاصد المضمرة، فكلاهما يبحثان عن دلالة الخطاب في سياقه للوصول إلى المسوغات التي ينتقل من خلالها الخطاب من المستوى التصريحي إلى المستوى التلميحى، وفي المسار الذي يترتب على المرسل إليه اتباعه انطلاقا من محتوى الخطاب البين وصولا إلى محتواه المضمرة، وهذا كل في حدود آلياته الإجرائية الخاصة.

كلمات مفتاحية: المضمرة؛ الخطاب؛ السياق؛ التداولية؛ التسق الثقافي.

Abstract:

This study investigates the subject of the implied and how it sees the light through what deliberative studies propose, as well as the procedures provided by cultural criticism in order to capture the intentions provided by the meaning through the implied or silent in the discourse. Seeking to reveal these implicit intentions, both of them search for the significance of the discourse in its context to reach the justifications through which the discourse moves from the declarative level to the indicative level, and in the path that the addressee must follow from the content of the explicit discourse to its implicit content, and this is all in limitations of its own procedural mechanisms.

Keywords: implicit; discourse; contexte; pragmatics; cultural pattern.

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

تردد الخطاب -أي خطاب- بين ظاهري الإظهار والإضمار مبحث يتصل في صميمه بقضية العلاقة بين اللغة والفكر، والسياق هو الذي يسهم في ضبط شكل الخطاب بين التصريح والإضمار، ذلك لأن الخطاب يثوي مقاصد كثيرة قد تظهر مباشرة وقد لا تظهر؛ تحددها المعطيات السياقية وكذا العلاقات التخاطبية.

في هذه الدراسة المقارنة سنسعى إلى الكشف عن ما طرحه الدراسات التداولية وكذا ما يقدمه التقد الثقافي في سبيل القبض على المقاصد التي يتيحها المعنى من خلال المضمر أو المسكوت عنه في الخطاب، فإذا كان الخطاب بطبيعته علاقة بين متكلم ومستمع في تواصل تؤطره محددات اجتماعية وتفاعلية؛ فإنه يمكن النظر إليه باعتباره فعلا تداوليًا تواصليًا مبنيا على عملية تواصل بين المرسل والمرسل إليه، لاسيما الخطاب الأدبي؛ ذلك التعبير اللغوي الذي مهما كانت الأوضاع المقامية التي أنجز فيها موجه نحو الآخر، نحو متلق، أو مرسل إليه، ولو كان من حيث وجوده الواقعي غائبا، ومادامت عملية التلطف فيه محكومة بالشروط السياقية والأوضاع الاجتماعية؛ فإن ذلك يؤكد صلة الفعل التداولي بجملة من المقاصد التي يروم هذا الخطاب تحقيقها؛ سواء الصريحة أو المضمر.

ولما كان التقد الثقافي ممارسة نقدية أحدثت تغيرا مهما في منهج تحليل الخطاب، تكمن أهميتها في الاهتمام بالقيم الثقافية للخطاب من خلال عنايتها بالمضمر والمسكوت عنه، حيث ينظر الناقد الثقافي إلى الخطاب على أنه حامل لنسق أو جملة أنساق مضمر لا تظهرها القراءة السطحية المباشرة، فإن التداولية والنقد الثقافي من أهم المقاربات الساعية للكشف عن المخبوء والمسكوت عنه، وفي سعيهما هذا نجدهما يتفقان في بعض الاهتمامات كالاستناد على السياقات والملابسات الخارجية، وبتباينان في الآليات الإجرائية التي يستند إليها كل منهما بغية الوصول إلى المضمر في الخطاب، وهذا كل في حدود آلياته الإجرائية الخاصة؛ والتي تمكنه من الكشف عن المخبوء والمسكوت عنه في الخطاب، فكيف ينجحان في الكشف عن المخبوء في الخطاب؟ وما الفرق بين المضمر التداولي والمضمر في التقد الثقافي؟

1- مفهوم الخطاب:

تختلف تعاريف الخطاب وتباين مفاهيمه وحدوده باختلاف المنطلقات النقدية واللسانية المقاربة للمفهوم، فمفاهيمه تعددت بتعدد زوايا النظر والمنطلقات المعرفية للنقاد والمحللين، لذلك نجد أنفسنا أمام كم هائل من التعريفات القائمة على مرجعيات متباينة: لسانية، وسيميولوجية، وتداولية، واجتماعية، وثقافية.... والمقام لا يسع لذكرها، لذا سنقتصر على ما يخدم إشكالية الدراسة فقط وذلك من خلال التركيز على ما يميز الخطاب من المنظور التداولي وكذا الثقافي.

للخطاب جملة من الدلالات اللغوية، وهذا ما يتضح من خلال ما يحيل إليه الجذر اللغوي لمادة (خطب) في القواميس العربية، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور "خطب بالضم والخطابة بالفتح، وصار خطيبا، والمخاطبة المفاعلة والمشاورة"¹. وفي أساس البلاغة نجد "خطب فلان أحسن الخطاب والخطاب هو المواجهة بالكلام، واختطب القوم فلانا، إذا توجهوا إليه بخطاب يحثونه فيه على تزوج صاحبته، وتقول له: أنت الأخطب: البيّن الخطبة"²، فلفظ الخطاب يحيل إلى دلالات لغوية منها طلب

الزواج والكلام والمشاورة بالإضافة إلى ما أورده التهانوي في كشّافه من أنه توجيه الكلام نحو الغير للإفهام، ثم نقل الكلام الموجه نحو الغير للإفهام³، فجذر كلمة الخطاب يعني الكلام والاستجابة للكلام وهو ما يتطلب طرفين: مرسلا ومرسلا إليه، وعموما يحيل الخطاب لغة إلى:

الخطب: الأمر العظيم الجلل.

خطب المرأة خطبة: طلب يدها للزواج.

المخاطبة: مراجعة الكلام والمشاورة والإفهام

الخطاب: الكلام قصد الإبانة والإيضاح ولا يكون ذلك إلا في نطاق عملية اتصال وتواصل.

أما في الدراسات الحديثة فيستمد وجوده من ثنائية اللغة والكلام التي قال بها فيرديناند دوسوسير (f.d. saussure) في محاضراته الشهيرة (محاضرات في اللسانيات العامة)، فجذوره ضاربة في اللسانيات، ومن وجهة نظرها فإن الخطاب لا يمكن أن يكون سوى مرادفا للملفوظ، ليزر مفهومه أكثر مع البحث الذي قدّمه ز. هاريس (z. harris) والموسوم ب: (تحليل الخطاب) والذي سعى من خلاله توسيع حدود البحث اللساني وجعله يتعدى الجملة إلى الخطاب، فقد أشار هاريس إلى أن الخطاب يعني "ملفوظ طويل، أو متتالية من الجمل تكوّن مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر"⁴، ومنه مصطلح الخطاب على المستوى اللساني البحث يشير في معناه الأساسي إلى كل كلام يتجاوز الجملة الواحدة سواء كان مكتوبا أو ملفوظا.

يري ميشال فوكو (micheal foucault) أن الخطاب مصطلح نشعر بابتعادنا عن كنهه كلما حاولنا الاقتراب منه وتعريفه، لذلك يقول: بدل أن أخلص تدريجيا من معنى كلمة خطاب وما لها من اضطراب وتقلب أعتقد أنني في حقيقة الأمر أضفت لها معان أخرى بمعالجتها أحيانا كمجال عام لكل العبارات وأحيانا كمجموعة من العبارات الخاصة، وأحيانا أخرى كممارسة منظمة تفسر وتبرر العديد من العبارات⁵، فالخطاب شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتبرز في هذه الشبكة المعقدة -حسب فوكو- الكيفية التي ينتج فيها الكلام كخطاب ينطوي على الهيمنة والمخاطر في الوقت نفسه، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن إنتاج الخطاب وتوزيعه ليس حرا أو بريئا كما يبدو من ظاهره.

أما دومينيك مانغونو (Dominique Maingueneau) فيموقع الخطاب ضمن التداوليات، باعتبار اهتمامها بالعملية التواصلية وبالعلاقة التي تجمع بين المرسل والمرسل إليه، وهو يكتسب جملة من الخصائص ذات المنظور التداولي ولعل من أهمها⁶:

-الخطاب شكل من أشكال الفعل: تحت تأثير نظرية الأفعال الكلامية يتم النظر إلى الملفوظات على أنّها أفعال.

-الخطاب موجه: يتوجه به متكلم ذو قصد معين نحو مخاطب أو متلقّ معين، كما أنّه يتضمّن بعض العبارات التي تدلّ على هذا التوجيه، والتي لا تخلو منها التحوارات اليومية.

-الخطاب تفاعلي: ويظهر الشكل التفاعلي للخطاب فيما يسمى بالتحوارات، والتي يتوجه فيها كلّ متحاور إلى الآخر بالكلام، مع أنّ كثيرا من الخطابات لا تظهر فيها هذه الخاصية التي تقتضي وجود

متحاورين إلا أنّها تفاعليّة أيضاً؛ إذ تقتضي دائماً وجود متلقين (واقعيين أو مفترضين) يتمّ التوجه بالكلام إليهم، أو يتمّ صياغة الخطاب بالنّظر إليهم.

-الخطاب مسوق: فهو يدخل ضمن سياق، ولا يمكن تصوّر خطاب بدون سياق معيّن، ولا يمكن إعطاء معنى للمفوض ما خارج السّياق.

-الخطاب مستعمل: هو متعلّق بذات تستعمله، وتحيل عليها الصّمائر الموجودة فيه، وتكون مرجعا للإحالات الزمانيّة والمكانيّة.

-الخطاب مأخوذ ضمن تداخل الخطابات: فهو لا يأخذ معنى إلاّ بالنّظر إليه داخل عالم من الخطابات، ولتأويل أدنى ملفوظ لا بدّ من النظر في علاقته بالملفوظات الأخرى المرتبط بها.

فالتخاطب ليس عملية عشوائية تتم في فراغ زماني ومكاني بل تحدث في زمان ومكان محددين تحفه ظروف محددة لها دور بارز في تشكيل المتكلم لخطابه وفهمه من طرف المتلقي، فتحدد الخطاب بوصفه نشاطاً إنسانياً أو حدثاً اتصالياً يفرضي إلى أنه تجربة ديناميّة تساهم فيها أطراف متعدّدة عن طريق التفاعل، من أجل تحديد الأدوار: مؤلف، خطاب، قارئ، مستمع....

كما تجدر الإشارة إلى الإسهامات العربية التي تضاربت في تناول تحليل الخطاب مصطلحاً ومفهوماً، وفي التعامل معه مجالاً ومنهجاً وعلمياً، الأمر الذي أدى كذلك إلى تنوّع وتعدّد في مفهوم مصطلح الخطاب في الدراسات والبحوث العربية، ومن خلال تتبعنا للمفاهيم المختلفة للخطاب عند جملة من الباحثين (عرباً وغربيين) كل حسب اختصاصه وزاوية نظره؛ يتضح لنا أن معنى الخطاب يتحدد على أساس العملية التلغظية التواصلية، تلك العلاقة القائمة بين طرفين هما (المخاطب والمخاطب)، ليكون الخطاب بهذا المعنى ذا طابع شمولي كلّياً لا يتوقّف على البعد اللساني لوحده، ولا على البعد الاجتماعي، كما لا يقتصر على البعد التداولي المعنى بالتواصل في موقف ما، ولكنّه مفهوم يمزج بين كل هذه الأبعاد والتّصورات على الصعيد النّظري، وحتى على المستوى التطبيقي الإجرائي.

2-السياق إجراء رئيس في الكشف عن المضمّر:

بعد السياق من أهم ما تتفق فيه الآليات التداولية مع الإجراءات الثقافية في سبيل الكشف عن المخبوء والمسكوت عنه في الخطاب؛ فالمقاصد الضمنية لا يتمّ التّوصل إليها إلا عن طريق التحليل والاستنتاج استناداً للسياق، ولذلك فتسبيق الخطاب إجراء رئيس تقوم عليه الاستراتيجيات التداولية وكذا المرتكزات الثقافية، وهذا لدوره الهام في فهم مقاصد الخطاب، فإدراك حيثيات السياق إدراك للمعنى، وإن لم يهدك السياق للمعنى قريبك إليه. إنه الإطار العام الذي يسهم في اختيار آليات مناسبة لعملية الإفهام والفهم بين طرفي الخطاب. ذلك لأن الخطاب "القابل للفهم والتأويل، هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه بالمعنى المحدّد سالفاً، إذ كثيراً ما يكون المتلقي أمام خطاب بسيط للغاية (من حيث لغته)، ولكنه يتضمّن قرائن (ضمائراً أو ظرفاً) تجعله غامضاً غير مفهوم بدون الإحاطة بسياقه، ومن ثمّ فإن للسياق دوراً فعالاً في تواصلية الخطاب وفي انسجامه بالأساس، وما كان يمكن أن يكون له معنى لولا الإلمام بسياقه"⁷، وعلى هذا الأساس فقد تناول المحدثون السياق بصورة أوسع باعتباره الإطار العام للقول الذي يشمل زمان ومكان القول والعلاقة بين المرسل والمرسل إليه وكل ما يحيط بهما، فمن خلال هذه الثقافات والمرجعيات

والمعتقدات، يمكن الوصول إلى الفهم الحقيقي لمقاصد الخطاب مهما كان نوع الخطاب؛ أدبي أو سياسي أو ديني.

من أهم عناصر السياق الزمان والمكان اللذان يتلقظ فيهما المرسل بخطابه، إذ ما يصلح لزمان قد لا يصلح لزمان آخر، فتحية الصبح لا تصلح للمساء، وكذلك تحية المساء لا تصلح للصبح، إلا إذا كان المرسل يقصد معنى آخر من خطابه، غير ما يدل عليه معنى التحية الحري، ومن عناصر المهمة كذلك العلاقة بين المتخاطبين؛ إذ تعتبر "العلاقة بين طرفي الخطاب من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد استراتيجية الخطاب المناسبة واختيارها إذ يراعيها المرسل دوما عند إنتاجه خطابه فلا يغفلها، وذلك بوصفها محددًا سياقيًا، له دوره في إنتاج عملية التواصل وتحقيق هدف المرسل من عدمه"⁸، فالعلاقة بين المتخاطبين سواء أكانت سلبية أم إيجابية لها دور هام في الوصول إلى المعنى المقصود أو الغرض المراد وتساهم في عملية التعبير عن المقاصد.

لقد ارتبطت النظرية السياقية الحديثة باللساني البريطاني فيرث (Firth)، وتقوم هذه النظرية على النظر إلى المعنى بوصفه وظيفة في سياق، فقد أصل فيرث "دراسة المعنى من خلال إطار منهجي معتمدا على تفكير علماء الأثنوبولوجيا خاصة مالينوفسكي (Malinowski.B) الذي طور نظريته لسياق الحال؛ والتي على أساسها ترجع معاني الكلمات إلى وظائفها المختلفة في سياق الحال الخاص الذي يستعمل فيه"⁹. ومن السياق ما هو لغوي داخلي يتعلق بالعلاقات الصوتية والصرفية والنحوية، ومنه ما هو خارجي ثقافي واجتماعي وعاطفي.

2-1- السياق اللغوي:

تستمد الكلمة قيمتها في السياق اللغوي من حسن موقعها (مكانها - موضعها) وعلاقتها بالكلمات المجاورة لها، فمعناها يتحدد من خلال علاقاتها مع الكلمات الأخرى في النظم، ومن السياق اللغوي ما يسمى "المصاحبات اللفظية" أو "التلازم اللفظي" (Collocation)، ويعرفه (فيرث) بأنه الارتباط الاعتيادي بكلمة ما في لغة ما، بكلمات أخرى معينة، أو استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، يأتي استعمالهما عادة مرتبطتين الواحدة بالأخرى، ومن أمثلة ذلك كلمة "مجلس": مجلس العلم، مجلس الكلية، مجلس الجامعة، مجلس التأديب، مجلس الشعب، مجلس الأمن... إلخ¹⁰؛ فللسياق اللغوي دور مهم في تحديد المعنى المقصود للكلمة.

2-2- السياق غير اللغوي:

يختلف الكلام ويتنوع باختلاف المعطيات السياقية، فمقام الحزن ليس كمقام الفرح، والكلام الذي يناسب موضعا قد يتنافر مع بعض المواضع الأخرى ويمكن أن نختصر الحديث عنه بالمقولة الشهيرة التي أنتجتها البلاغة العربية والمتمثلة في: "لكل مقام مقال".

وهو يمثل الظروف والملابسات والمواقف التي تم فيها الحدث اللغوي وتتصل به، ويسميه فيرث "سياق الحال"، كما يعرفه بأنه "جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، ومن هذه العناصر شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن

يشارك في الموقف الكلامي، وكحالة الجو إن كان لها دخل، والوضع السياسي، وكمكان الكلام¹¹، وهو ثلاثة أقسام:

2-2-1- السياق العاطفي أو الانفعالي: Contexte Emotionnable

من خلال السياق يتضح إذا ما كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف أو أنها قصد بها أساسا التعبير عن العواطف والانفعالات وإثارتها؛ ويتضح هذا بخاصة في مجموعة معينة من الكلمات المستعملة في الحياة اليومية العادية التي قد تكسب نغمة عاطفية قوية وغير متوقعة في المواقف الانفعالية.

2-2-2- سياق الموقف: Contexte Situationnel

وهو الإطار أو (الموقف) الخارجي الذي يقع فيه الكلام، بما في ذلك سياق عصر النص وظروف الكتابة ثم أخيرا سياق عصر القراءة له دور أساسي في مسار وكيفية تأويل النصوص.

2-2-3- السياق الثقافي: Contexte culturel

يقتضي السياق الثقافي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة، فكل لغة تضم ألفاظا وعبارات بمنع ترجمتها إلى غيرها من اللغات لأنها تمثل خصوصية لمجتمع معين وترتبط به في كل نواحي الحياة المادية والمعنوية، وعلى اعتبار أن الخطاب يحتزن في طياته خصوصيات اجتماعية وفكرية وحضارية للمجتمع الذي أنتج فيه فإنه لا يمكن عزل فكر منتجه ورصيده الثقافي عن سياق العصر الذي ينتمي إليه، لأن الخطاب انعكاس لفكر صاحبه ومرآة لما يحدث في عصره، وعليه يقصد بالسياق الثقافي "دراسة الجوانب الثقافية من لغة وعادات وتقاليد وسلوك وفكر وعقائد ونظم اجتماعية"¹² فدراسة السياق الثقافي تقوم على البحث في الظروف والأنظمة الاجتماعية التي رافقت ظهور الخطاب وتشكله، ويضاف لذلك معرفة البيئة الفكرية والثقافية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوين شخصية المرسل وثقافته، وتكمن أهميته في تحريك الدلالة وتوجيه المعنى حسب مقاصد مرسل الخطاب.

3- المضمر في الدراسات التداولية:

تولي التداولية اهتماماً كبيراً للأبعاد الضمنية والمضمرة في الخطاب، إذ تقرر أن الملفوظات تحتوي على جوانب ضمنية وخفية، يمكن استنباطها، فالكلام لا يعني دائماً التصريح، بل يعني أحياناً حمل المستمع على التفكير في شيء غير ما صرح به، والمتحدث عادةً ما يتلفظ بالتصريح من أجل تمرير الضمني، ومن ثمَّ فالحمولة الدلالية التي تواكب العبارات اللغوية يمكن أن تصنّف إلى صنفين: معاني صريحة وتدل عليها الصيغة الحرفية للعبارة، ومعاني ضمنية تكشف عنها ملابسات الخطاب وسياقاته.

الإضمار التداولي، تقنية إبلاغية ذكية، تسمح للمتكلم أن يقول وألا يقول، بمعنى أنها تسمح بالفهم والاستنتاج مع المحافظة على المعنى الحرفي، وهو ما بات يعرف في الدراسات التي أنجزها كل من أوستين (Austin) وسيرل (Searl) بأفعال اللغة المباشرة وغير المباشرة، ليأتي التركيز على أفعال اللغة غير المباشرة مع الفيلسوف بول غرايس (Pol.Grice)، إذ من خلال أبحاثه أصبح يميز في نظرية الأفعال اللغوية بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة، فالأولى هي القوة المدركة مقالياً والتي يدل عليها بصيغة الفعل، أما الثانية فهي تلك القوة الإنجازية المدركة مقامياً والتي تستلزمها الجملة في سياقات معينة، ولا قرآن بنوية تدل عليها في الجملة.

لقد تحدث غرايس منذ عام 1957 عن التناقض القائم بين الكلام البين والكلام المضمّر قائلاً: "يقصد من التكلم بشكل بيّن أن نتحدث عن أمر ما، في حين يراد من التحدث بشكل مضمّر أن نوحى لأحد الأشخاص بالتفكير في أمر ما. ولكن كيف السبيل إلى حمل شخص ما على التفكير في أمر لم يتم التفوه به ولم يذكر إطلاقاً في القول؟ أسوة بالمحتويات البينة، تكون برأينا المحتويات المضمّرة المذكورة في القول بطريقة معينة"¹³، فبدلاً من الاهتمام بمعاني الألفاظ والعبارات، نجد أن غرايس يهتم أكثر بالشروط المناسبة لاستعمال العبارات، وذلك لأن تعدد الأفعال المباشرة لا يقدم في نظره حلاً كافياً لإشكالية المعنى. كما أن العبارة اللغوية يمكنها -حسب السياق- أن تنطوي على فعلين لغويين أحدهما مباشر له دلالة ظاهرة تشير إليها المكونات البنيوية، والفعل الثاني غير مباشر له دلالة ضمنية لا تشير إليه القرائن البنيوية. انطلاقاً من هذا بحث غرايس الأسس التي يقوم عليها منطق الحوار كمخرج جديد لإشكالية المعنى، فصار يمكن ملاحظة "وجود جمل تحتل تأويلين دلاليين اثنين:

- تأويلاً دلاليًا يطفو على سطح الجملة، تؤشر عليه مؤشرات بنيوية.

- تأويلاً دلاليًا لا يطفو على سطح الجملة، ولا توجد قرائن بنيوية تدلّ عليه.

وبعبارة أخرى يمكن القول إننا عندما ننجز جملة ما، يمكن حسب المقام الذي أنجزت فيه، أن تقوم

بفعلين لغويين:

الأول: فعل لغوي مباشر (دلالة لغوية مباشرة)

الثاني: فعل لغوي غير مباشر (دلالة لغوية غير مباشرة)¹⁴؛ وقد سمى غرايس الفعل اللغوي الثاني

غير المباشر والذي يحمل دلالة لغوية غير مباشرة بالاستلزام الحوارية.

لقد كانت نقطة البدء عند غرايس هي أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، أو قد يقصدون

أكثر ممّا يقولون، أو قد يقصدون عكس ما يقولون، وعليه فقد عمد إلى إيضاح الاختلاف بين ما يقال

وما يقصد، فما يقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو: ما يريد المتكلم أن

يبلغه للسامع على نحو غير مباشر، اعتماداً على أن السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له

من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، ونتيجة لهذا كان يفرق بين المعنى الصريح وبين ما تحمله الجملة

من معنى متضمّن وحينها نشأت عنده فكرة الاستلزام¹⁵، فقد جعل غرايس همه إيضاح الاختلاف بين ما

يقال وما يقصد، وكذا البحث في كيفية فهم المخاطب للمعنى الضمني الذي يقصده المتكلم والذي يفوق

في أغلب الأحيان معناه الصوري، وبالتالي يكون السامع قادراً على الوصول إلى مراد المتكلم بما يتاح له من

أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فيصبح قادراً على التمييز بين ما يحمله القول من معنى صريح،

وكذلك ما يحمله نفس القول من استلزام حوارية وهو المعنى المتضمّن.

إن معنى العديد من الجمل إذا ما راعينا ارتباطها بمقامات إنجازها لا ينحصر فيما تدل عليه صيغها

الصوريّة، ذلك لأن مستعمل اللّغة لا يكتفي بالمعنى الحرفي للجمل التي ينتجها في سياقات مختلفة، بل

يحملها دلالات ومضامين قد تصل إلى حد التأثير في الواقع وتغييره، وعليه فإنّ "الحمولة الدلالية للعبارة

اللغوية يمكن أن تصنّف إلى صنفين: الصنف الأول يشمل المعاني الصريحة، وهي تلك التي تدل عليها

صيغة الجملة ذاتها، أما الصنف الثاني فيضمّ المعاني الضمنية، أي تلك التي لا تدل عليها صيغة الجملة،

وإنما تتولد طبقا للسياقات أو المقامات التي تنجز فيها¹⁶، أي أن التّأويل الدّلالي لبعض الجمل يتعذر عليه الوصول إلى المعنى الحقيقي المقصود إذا تمّ الاقتصار على المعطيات الظّاهرة فقط، وهو ما يدفع إلى تأويل دلالي آخر لا يكفي بتأويل معنى العبارات اللغوية للجمل، وحينها يتمّ الانتقال من المعنى الصريح إلى معنى غير مصرح به.

فالتداولية تهتمّ بتحليل ما يرمي إليه المتخاطبون من ملفوظاتهم أكثر مما تعنى بما يحتمل أن تعبر عنه الكلمات أو الجمل نفسها، فنبحث عن دلالة الخطاب في سياقه للوصول إلى المسوّغات التي ينتقل من خلالها الخطاب من المستوى التّصريحى إلى المستوى التّلميحى، فنبحث أولا في الوسائل التواصلية التي تساعد المرسل على إبلاغ مقاصده سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وثانيا في المسار الذي يترتب على المرسل إليه اتباعه انطلاقا من محتوى القول البين وصولا إلى محتواه المضمر، وهذا من خلال بحثها في تلك العمليات الاستدلالية التي يقوم بها مستقبل الخطاب قصد الوصول إلى المعنى المقصود من الرسالة صريحا كان أو مضمرا، وبذلك يعي دلالاتها ويتفاعل معها فتحدث الإفادة، وهي الفائدة التي يجنيها المتلقّي للخطاب كأن يكتسب معرفة أو يعدل سلوكه أو يشارك في إنجاح الحوار وغيرها.

4-المضمر في النقد الثقافي:

يعدّ النّقد الثقافي ممارسة نقدية أحدثت تغيرا مهما في منهج تحليل الخطاب، وتكمن أهميته في الاهتمام بالقيم الثقافية للخطاب من خلال عنايته بالمضمر والمسكوت عنه، فهو يبني على نظرية الأنساق المضمره وهي أنساق ثقافية وتاريخية تتكوّن عبر البيئة الثقافية والحضارية، وتتقن الاختفاء تحت عباءة النصوص، لذلك ينظر النقد الثقافي إلى الخطاب على أنه حامل لنسق أو جملة أنساق مضمره لا تظهرها القراءة السطحية المباشرة، فهو ممارسة نقدية تتوسّل بوسائل نقدية مختلفة فحص الخطاب على تنوعه وتحليله للكشف عن أنظمة تشكّله السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختبئة فيه.

يقول عبد الله الغدامي: نزعنا في عرضنا لمشروع النقد الثقافي، أن في الخطاب الأدبي، والشّعري تحديدا، فيما نسقيّة مضمره، تتسبّب في التأسيس لنسق ثقافي مهيمن ظلّت الثقافة تعاني منه على مدى مازال قائما، ظل هذا النسق غير منقود ولا مكشوف بسبب توسّله بالجمال الأدبي، وبسبب عمى النقد الأدبي عن كشفه، مذ انشغل النقد الأدبي بالجمالي وشروطه، أو عيوب الجمالي، ولم ينشغل بالأنساق المضمره، كنسق الشعرة¹⁷، فالنسق الثقافي هو مجموعة من الأنظمة بعضها ظاهر وبعضها ثاو في أية ثقافة من الثقافات، وقد تعدّد الأنساق الثقافية بتعدّد الثقافات أولا؛ و بتعدد الخطابات ثانيا، وقد عكف الباحثون على تقصّي دلالات النسق وميزاته ووظيفته، وانتهت آراءهم وأفكارهم إلى بلورة نظرية بكاملها تختصّ بالأنساق وتطورها.

ينطوي الخطاب في كليته على معنيين أحدهما صريح والثاني مضمر لا شعوري لا يقصد إليه المؤلف وربما ليس في وعيه ولم يدر حتى في خلده، وليست مهمة الناقد الثقافي كشف المعنى المقصود كما هو حال مهمة الناقد الأدبي، بل دوره تفسير الدلالة المضمره الغير مقصودة وحينها يصبح طرقي الدلالة في التورية الثقافية ليست كلمات ولا جملا بل أنساقا كلية تضمّ خطابات وسلوكيات أحدهما في النصّ والآخر مضمر خلف النصّ ومتسقا مع بيئة المبدع، ولذلك فقد بنى الغدامي مشروعته الثقافي على

مرتكزات عديدة لعلل من أهمها التورية الثقافية؛ والتورية بلاغيًا تفيد أن اللفظ المفرد له معنيان حقيقيان أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، و الآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالمعنى القريب، فيتوهم السامع مع أول وهلة أنه يريد القريب وليس كذلك، ليتوسّع هذا المصطلح مع الغدامي إلى تورية ثقافية تشمل الخطاب لا الكلمة، فالكلمة تحمل معنيين، أما الخطاب فيحمل نسقين: نسق واع، و نسق مضمر، والمضمر هو المقصود¹⁸. وهذا الأخير (النسق المضمر) على وجه الخصوص بات من أهم ثوابت النقد الثقافي لرؤيته للثقافة على أنها تتشكّل من أنساق، وضمن هذه الأنساق تتواجد أنساق مهيمنة تتخفى وراء أقنعة صلبة يراها الغدامي أنها جمالية وعبرها يتم تمرير المخبوء وتحتها يوجد نسق مضمر، فإذا قرأنا في الشعر وفي خطاب الحب وفي خطاب الفخر كأمثلة، فإنما في ظاهر الأمر نقرأ أدبا جميلا وشعرا خلابا وعشقا رقيقا يطرب النفس، وتبدى لنا هذه الصنوف وكأما هي صنوف أدبية فنية عالية الفنية حتى إننا نقبل بكل ما فيها بدعوى جماليتهأ أولا وبدعوى مجازيتها ثانيا، ومن ثمة فإننا لا نحاكم منطقتها ولا دلالتها محاكمة عقلانية ولا مساءلة نقدية لمضمرها بما أنها قول بلاغي غير حقيقي ولا يصحّ قياسه بمقياس الحقيقة.

كانت المساءلة النقدية تبحث عن الجمالية وهذا ما كان يقوم به النقد الأدبي، لكن توجد هناك مضمرات أو أنساق لا يكشف عنها إلا النقد الثقافي القائم على منهجية ذات أدوات إجرائية تخصّه أولا، ثم إنهما ثانياً تأخذ على عاتقها أسئلة تتعلق بالآليات استقبال النصّ الجمالي من حيث المضمر النسقي الذي لا يتبدى على سطح اللغة، فالنسق الجمالي والبلاغي في الخطاب الأدبي يخفي أنساقا ثقافية مضمر. وبتعبير آخر، ليس في الأدب الوظيفة الأدبية والشعرية فحسب، إنما فيه أيضا تلك الوظيفة النسقية التي يعني بها النقد الثقافي مستندا على خطوات منهجية يمكن توصيفها من خلال الآليات الإجرائية التالية¹⁹:

- الانطلاق من النصّ أو الخطاب باعتباره حاملا لدلالات وعلامات ثقافية تقتضي القراءة النقدية (فهم، تفسير، تأويل)

- الإقلاع من النصّ أو الخطاب الأدبي والفني والجمالي بغية الوصول إلى النسق الثقافي المضمر.

- الوعي بوجود أنساق ثقافية مضمرّة ولا واعية ومن ثمّ الانتباه إلى مختلف الحيل والأساليب التي تعتمدها الثقافة وتمررها عبر أنساقها.

- إيلاء الأهمية القصوى بالمضمر الثقافي وتجاوز الاهتمام بالذال (الظاهر).

- التركيز على الدلالة النسقية الثقافية للنسق الثقافي المختبي، وعلى الآليات البلاغية المعتمدة من مجازات وكنيات وصور ودلالات....

- الانتقال من مرحلة التّشريح الفهم إلى مرحلة التّأويل الثقافي.

- الاستفادة من العلوم الإنسانية لاسيما تلك التي لها علاقة عضوية ومباشرة بالنصّ المنقود.

فالأمر إجرائيًا يقتضي أن نقرأ الخطابات على أنها حالة ثقافية وليست جمالية فحسب، وأن نلفظ كذلك إلى تلك القيم الجمالية التي تلعب أدوارا خطيرة من حيث هي أقنعة تختبي من تحتها الأنساق وتتوسّل بها لعمل عملها الترويض، الذي ينتظر من النقد الثقافي أن يكشفه.

- خاتمة:

من خلال ما سبق يتّضح أن المضمر يسهم بشكل كبير في تكثيف دلالة الخطاب ويثري مسارات تأويل معناه، ويتم التوصل إليه عن طريق التحليل والاستنتاج استنادا للسياق. والمضمر في التداولية يكون على مستوى النصّ ضمن متعلقاته الخطابية في شكل شفرات تواصلية بين أطراف العملية الخطابية (التواصلية)، في حين أن المضمر في النقد الثقافي مرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم النسق الذي يحتوي في مضامينه وخلفياته أنساقا أخرى خارج نصّية (اجتماعية، ثقافية، سياسية وغيرها) ولا تكتشف إلا بالقراءة العميقة للنصّ مع استيعاب للسياق كذلك، وحينها تتمّ المعالجة الثقافية باستنطاق المسكوت عنه. وفي ختام هذه الدراسة المقارنة نخلص إلى أن المضمر التداولي بطريقة أو بأخرى نسق ثقافيّ أو جزء منه، وليس كل نسق ثقافيّ مضمرا تداوليًا باعتبار الخصوصية والحدود التي تقع بين الطرفين.

الإحالات:

- 1 ابن منظور الأنصاري: لسان العرب - مادة (خطب)، دار صادر بيروت، مج 2، ط 1، 1997، ص 360.
- 2 أبو القاسم محمود الزحششري: أساس البلاغة، دار صادر، ط 1، بيروت، لبنان، 1992، ص 167-168.
- 3 نعمان عبد الحميد بوقرة: أضواء على نظرية تحليل الخطاب في الفكر اللساني الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2017، ص 56.
- 4 سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي " الزمن-السردي-التبئير"، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1989، ص 17.
- 5 نعيمة سعدية: تحليل الخطاب والإجراء العربي-قراءة في القراءة، أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، مجلة الأثر، عدد خاص، 2007، ص 77.
- 6 محمود طلحة، ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيل علوي ومنتصر أمين عبد الرحيم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014، ص 210-211.
- 7 محمد خطابي، لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 1، 1991، ص 56.
- 8 عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، ط 1، بيروت، لبنان، 2004، ص 48.
- 9 عماد بوخاري، تداولية الخطاب السياسي عند محمد البشير الإبراهيمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017-2018، ص 53.
- 10 عماد بوخاري، تداولية الخطاب السياسي عند محمد البشير الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 57.
- 11 محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث. دار غريب للطباعة، القاهرة، 2001، ص 199.
- 12 بشير سعيد سهر المنصوري، السياق الثقافي وتحليل النص، مجلة أبحاث البصرة (الإنسانيات)، جامعة البصرة، المجلد 33، العدد 2، ص 15.
- 13 كاترين كيربرات أوركيبوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط 1، بيروت، لبنان، 2008، ص 4.
- 14 العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 1432هـ-2011م، ص 96.
- 15 أحمد محمود نخلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط 1، مصر، 2002، ص 33.
- 16 العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، مرجع سابق، ص 15.
- 17 عبد الله الغدامي، النقد الثقافي (قراءة في الأنساق الثقافية العربية)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 3، 2005، ص 163.
- 18 عبد الله الغدامي، تأنيث القصيدة والقارئ المختلف، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 1، 1999، ص 64.
- 19 بن سعيد محمد، النقد الثقافي وموجة العولمة، مجلة دراسات، العدد الرابع، جوان 2016، ص 117.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن منظور الأنصاري، لسان العرب - مادة (خطب)، دار صادر بيروت، مج 2، ط 1، 1997.

2. أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2002 .
3. بشير سعيد سهر المنصوري، السياق الثقافي وتحليل النص، مجلة أبحاث البصرة (الإنسانيات)، جامعة البصرة، المجلد33، العدد2 .
4. بن سعيد مُجَّد، النقد الثقافي وموجة العولمة، مجلة دراسات، العدد الرابع، جوان 2016.
5. أبو القاسم محمود الزمخشري، أساس البلاغة، دار صادر، ط1، بيروت، لبنان، 1992.
6. سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي " الزمن-السرد-التبئير"، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1989.
7. عبد الله الغدامي، النقد الثقافي (قراءة في الأنساق الثقافية العربية)، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2005.
8. عبد الله الغدامي، تأنيث القصيدة والقارئ المختلف، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1999.
9. عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، ط1، بيروت، لبنان، 2004.
10. عماد بوخاري، تداولية الخطاب السياسي عند مُجَّد البشير الإبراهيمي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2017-2018.
11. العياشي أدراوي، الاستلزام الحوارية في التداول اللساني، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1432هـ-2011م.
12. كاترين كيريرات أوركويوني، المضمرة، تر: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2008.
13. مُجَّد خطابي، لسانيات النص - مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1991 .
14. مُجَّد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2001.
15. محمود طلحة، ضمن كتاب التداوليات وتحليل الخطاب، تنسيق وتقديم: حافظ إسماعيل علوي ومنتصر أمين عبد الرحيم، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.
16. نعمان عبد الحميد بوقرة، أعضاء على نظرية تحليل الخطاب في الفكر اللساني الحديث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، 2017.
17. نعيمة سعدي، تحليل الخطاب والإجراء العربي-قراءة في القراءة، أشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، مجلة الأثر، عدد خاص، 2007.